الأمم المتحدة

A/58/531/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
5 May 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير آخر ما استجد على المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة والواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/58/531). ويقدم استعراضا للحالة المالية للمنظمة كما هو الحال في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ فضلا عن بعض التوقعات للحالة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ويبحث التقرير ثلاثة مؤشرات مالية وهي: النقدية المتوافرة، والأنصبة المقررة غير المسددة، والمبالغ المستحقة للدول الأعضاء. ففي نهاية عام ٢٠٠٣، بلغ مجموع الأرصدة النقدية للميزانية العادية والحسابات الاحتياطية ذات الصلة ٢٣ مليون دولار، في حين بلغ رصيد النقدية المخصص للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ١٦ مليون دولار، وسُجِّل عجز نقدي كبير في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبلغ رصيد حسابات عمليات حفظ السلام مجتمعة ٣٨٦ ١ مليون دولار. وانخفضت الديون المستحقة للدول الأعضاء لرد تكاليف القوات والمعدات انخفاضا كبيرا، إذ كانت ٧٠٣ ملايين دولار وأصبحت ٤٣٩ مليون دولار.

070504 070504 04-33893 (A)

وعلى الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية في الصورة الإجمالية، تمثلت في انخفاض إجمالي الأنصبة المقررة غير المدفوعة وعدم وجود حاجة إلى الاقتراض الداخلي بالنسبة للميزانية العادية في عام ٢٠٠٣، فقد برزت أيضا بعض الجوانب المثيرة للقلق شملت ارتفاع الأنصبة المقررة غير المدفوعة للميزانية العادية والمحكمتين ووضع هاتين المحكمتين المالي الذي يدعو إلى الانزعاج.

وبالنسبة لعام ٢٠٠٤، تشير التوقعات إلى أنه من الضروري استئناف الاقتراض الداخلي بالنسبة للميزانية العادية في مرحلة لاحقة من العام، ومعاودة الاقتراض الداخلي بالنسبة للمحكمتين بحلول شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى أن الديون المستحقة للدول الأعضاء لقاء مساهمتها في عمليات حفظ السلام سترتفع، وذلك على الرغم من انخفاض الأرصدة النقدية لحسابات عمليات حفظ السلام مجتمعة. ومع احتمال ارتفاع عدد أنشطة حفظ السلام، يرجح استنفاد الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام بالكامل، ومع إعادة الأرصدة النقدية التي كانت في حسابات بعثات مغلقة إلى الدول الأعضاء، فإن احتمال الاقتراض الداخلي من الحسابات ذات الصلة سيكون ضئيلا جدا. وكالعادة، تتوقف سلامة الوضع المالي للأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء فيها بالتزاماتها المالية كاملة وفي المواعيد المحددة.

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير آخر ما استجد على المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة والواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/58/531). كما يتضمن معلومات عن الحالة المالية للمنظمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والتوقعات المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ – وقد جرت العادة على أن تقاس سلامة الوضع المالي للأمم المتحدة، استنادا إلى مؤشرات ثلاثة وهي: النقدية الحاضرة ومستوى الأنصبة المقررة والمبالغ المسددة، وحجم الديون المستحقة للدول الأعضاء لقاء تكاليف القوات والمعدات.

ثانيا – استعراض الحالة المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

ألف – حالة النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

٣ – انخفضت أرصدة النقدية من ٣٩٧ ١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥٢ ١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، غير أن المحصلة بالنسبة لبعض الحسابات

اختلفت اختلافا حادا عن هذه النتيجة التي ما زالت بشكل عام إيجابية نسبيا. ومنذ عام ١٩٩٦، وباستثناء عام ٢٠٠٠، تجاوزت المدفوعات التي وردت والمبالغ التي سُددت الأنصبة المقررة. وفي عام ٢٠٠٣ تجاوزت المدفوعات والأرصدة الدائنة الأنصبة المقررة بما مقداره ٨١ مليون دولار، أو ما نسبته زهاء ٢ في المائة. ويقابل ذلك جزئيا بقدر أكبر من المصروفات، مما أدى إلى انخفاض في النقد الكلي بمقدار ٤٥ مليون دولار.

٤ - ومن ضمن الرصيد النقدي الإجمالي، بلغ صافي النقدية للميزانية العادية والحسابات الاحتياطية ذات الصلة ٢٣ مليون دولار، وبلغ رصيد الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ١٦ مليون دولار وصافي أرصدة حسابات حفظ السلام ما مجموعه ٣٨٦ ١ مليون دولار، وبلغ عجز النقدية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ٧٣ مليون دولار.

٥ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بلغ عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة كاملة أو ما كانت مدينة بأقل من ١٠٠ دولار ٢٧ دولة. ويود الأمين العام الإعراب عن تقديره لأذربيجان، والأردن، وأستراليا، وألمانيا، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو، والجماهيرية العربية الليبية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وغانا، وفنلندا، وفيجي، وكندا، والكويت، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهندوراس.

الميزانية العادية والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

٦ - أشار الأمين العام في تقريره السابق إلى أن الوضع النقدي النهائي للميزانية العادية في عام ٢٠٠٣ غير مضمون إلى حد ما، ويعود ذلك إلى نقص المعلومات المتعلقة ببعض المدفوعات الكبيرة التي كان من المتوقع ورودها بحلول نهاية العام. وقد حدث بالفعل أن بلغ صافي النقدية التي كانت متوافرة للميزانية العادية في نهاية عام ٢٠٠٣ ما مقداره ٢٣ مليون دولار. وجاء ذلك كنتيجة نهائية لانخفاض الإيرادات والمصروفات عن مستواها المتوقع. وبلغ رصيد النقدية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية في نهاية العام ١٦ مليون دولار.

حفظ السلام

٧ - بلغ صافي الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٣٨٦ ١ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٣ مليون دولار مقارنة بما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وتخطت المبلغ الذي تم توقعه في التقرير الأخير بما مقداره ١٨٨

مليون دولار. ويعكس هذا الأمر إيرادات تخطت الإيرادات التي تم توقعها في الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، والمصروفات النهائية التي كانت دون المستوى المتوقع بما نسبته ٥ في المائة. ومن أصل مجموع الرصيد النقدي البالغ ٣٨٦ ١ مليون دولار، كان مبلغ ٩٤٣ مليون دولار يتصل ببعثات عاملة، وكان يتصل بالبعثات المغلقة مبلغ قدره ٢٥٨ مليون دولار وبالصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام مبلغ قدره ١٠٢ مليون دولار، زد على ذلك قروضا بلغت ٨٣ مليون دولار منح معظمها إلى المحكمتين.

المحكمتان

٨ - ما برح وضع المحكمتين من حيث السيولة يتدهور، إذ أن المساهمات ما فتئت تقل عن الأنصبة المقررة. وقد سجلت المحكمتان عجزا نقديا ضئيلا في نهاية عام ٢٠٠٢. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، ارتفع هذا العجز ليصل إلى ٧٣ مليون دولار. واستمرار هذا الاتجاه المثير للانزعاج يهدد دون شك عمل المحكمتين في المستقبل.

باء - الأنصبة المقررة غير المدفوعة

٩ - ارتفع مجموع الأنصبة المقررة من ٣,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٣,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. وتم تعويض التدني الطفيف في ميزانية حفظ السلام البالغ ٢٤ مليون دولار بزيادات قدرها ٢٦٠ مليون دولار للميزانية العادية و ١٨ مليون دولار للمحكمتين و ٢٦ مليون دولار للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وبلغ مجموع المدفوعات التي وردت والمبالغ التي سُددت في عام ٢٠٠٣ ما مقداره ٤ بلايين دولار خُصص منها ١,٣ بليون دولار للميزانية العادية، و ٢,٥ بليون دولار لعمليات حفظ السلام، و ١٧٣ مليون دولار للمحكمتين و ١٨ مليون دولار للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وكانت النتيجة النهائية لهذه التغيرات انخفاض مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة بما مقداره ٨١ مليون دولار ليصل إلى ٦٠٣ ١ ملايين دولار.

الميزانية العادية

١٠ - بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بلغ عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية أو كانت مدينة بأقل من ١٠٠ دولار ١٣١ دولة. ويأتي هذا العدد ليضع حدا للاتجاه السلبي الذي ظل واضحا منذ أن ارتفع هذا العدد ارتفاعا حادا جدا في عام ٢٠٠٠ فبلغ ١٤١ دولة. وزادت المدفوعات إلى الميزانية العادية بما مقداره ١٨٨ مليون دولار إذ وصلت في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٧٢ ١ مليون دولار، بينما زادت الأنصبة المقررة بمقدار ٢٦٠ مليون دولار لتصل إلى ٤٠٩ ١ ملايين دولار. ونتيجة

لذلك، زادت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للميزانية العادية في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٤٤٢ مليون دولار. فمن أصل مجموع المبلغ الذي لم يدفع بعد، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مدينة بما نسبته ٦١ في المائة، والبرازيل بـ ١٢ في المائة والأرجنتين بـ ٩ في المائة واليابان بـ ٤ في المائة. وما مجموعه ٥٦ دولة أخرى من الدول الأعضاء مدينة بما نسبته ١٤ في المائة من المبلغ الكلي.

حفظ السلام

١١ - كانت الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ٢٠٠٣ التي بلغت ٢٦٠ ٢ مليون دولار أقل بقليل من الأنصبة المقررة في عام ٢٠٠٢ والتي بلغت ٢٨٤ ٢ مليون دولار. ويعود ذلك جزئيا إلى عدم تحديد الجمعية العامة معدلات هذه الأنصبة لعام ٢٠٠٤ إلا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، لم يتسنَّ إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إصدار الأنصبة المقررة للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والتي كانت ستصدر، لولا هذا التأخر، في عام ٢٠٠٣. وقد زاد مبلغ الـ ٥٢٩ ٢ مليون دولار الذي ورد في عام ٢٠٠٣، على الرغم من أنه كان أقل من إيرادات عام ٢٠٠٢، عن الأنصبة المقررة بما نسبته ١١ في المائة. وعليه، فإن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام التي ظلت مستحقة حتى نهاية عام ٢٠٠٣ والتي بلغت ٠٦٦ ١ مليون دولار، كانت أقل مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٢. ومن أصل هذا المجموع المنخفض، كانت الولايات المتحدة مدينة بما نسبته ٤٥ في المائة، وكانت ٨ دول من الدول الأعضاء المساهمة الرئيسية الـ ١٥ الأخرى (إسبانيا وإيطاليا والبرازيل وجمهورية كوريا والصين وفرنسا وهولندا واليابان) مدينة مجتمعة بما نسبته ٢٥ في المائة، وكانت دول أعضاء أخرى مدينة بما نسبته ٣٠ في المائة.

المحكمتان

١٢ - ارتفعت الأنصبة المقررة للمحكمتين من ١٩٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٢١٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من مناشدة الأمين العام الشخصية، انخفضت المدفوعات أثناء الفترة نفسها من ١٩٩ مليون دولار إلى ١٧٣ مليون دولار. ونتيجة لذلك، ازدادت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للمحكمتين بأكثر من الضعف إذ بلغت ٨٨ مليون دولار، وكان العجز النقدي في نهاية عام ٢٠٠٣ أكبر بكثير مما كان من قبل. ومن أصل المبلغ الإجمالي، كانت اليابان مدينة بما نسبته ٤٦ في المائة والولايات المتحدة بما نسبته ١٤ في المائة والاتحاد الروسي بما نسبته ١٢ في المائة والبرازيل بما نسبته ١١ في المائة والأرجنتين بما نسبته ٥ في المائة. وكانت الدول الأعضاء الـ ١٠٦ الأخرى مدينة مجتمعة بالنسبة المتبقية البالغة ١٢ في المائة.

جيم – الديون المستحقة للدول الأعضاء

١٣ – في مطلع عام ٢٠٠٣، كانت المنظمة مدينة للدول الأعضاء بما مجموعه ٧٠٣ ملايين دولار لقاء تحملها تكاليف القوات والمعدات. وأشير في التقرير الأخير إلى أن من المتوقع أن يهبط هذا المبلغ بحلول نهاية العام إلى ٥٦٥ مليون دولار. وقد انخفض المبلغ فعلا حتى إلى أكثر من ذلك إذ وصل إلى ٤٣٩ مليون دولار. وكانت الالتزامات الجديدة الفعلية بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات أقل بكثير مما تم توقعه سابقا، وذلك بفعل التأخر في إيفاد فرقة العمل والقوات إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقليص بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بأسرع مما ورد في الخطة الأصلية. وإضافة إلى ذلك، كانت المبالغ التي دُفعت لتسديد تكاليف القوات أعلى مما كان متوقعا. وفي النهاية، استطاعت المنظمة تسديد تكاليف القوات في جميع البعثات تقريبا حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بدلا من شهر أيلول/سبتمبر كما كان متوقعا.

ثالثا – التوقعات لعام ٢٠٠٤

ألف – الأنصبة المقررة والمدفوعات والتدفقات النقدية في عام ٢٠٠٤

١٤ – في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كان عدد الدول الأعضاء التي دفعت كل اشتراكاتها التي كانت حينها مستحقة وواجبة الدفع، أو كانت مدينة بما يقل عن ١٠٠ دولار يبلغ ١٨ دولة. ويود الأمين العام الإعراب عن تقديره لأذربيجان، وأستراليا، وأيرلندا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا،

الميزانية العادية

١٥ – بلغت الأنصبة المقررة للميزانية العادية في عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٤٨٣ ١ مليون دولار، وهي تتجاوز الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٣ بما مقداره ٧٣ مليون دولار. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل، كانت قد وردت اشتراكات تخطت ٦٦١ مليون دولار، بزيادة قدرها ٢٦ مليون دولار مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٣. وبحلول التاريخ نفسه، بلغ عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة كاملة إلى الميزانية العادية ٧٧ دولة. وعلى الرغم من أن هذا العدد هو دون عدد الدول الأعضاء التي كانت قد دفعت بحلول ٣٠ نيسان/أبريل أنصبتها المقررة كاملة الذي بلغ ٨٨ دولة، لا يزال من الممكن رؤية التحسن الذي شهده عام ٢٠٠٣ في هذا المجال يتواصل في عام ٢٠٠٤، ويود الأمين العام حث جميع الدول الأعضاء التي لم تدفع اشتراكاتها كاملة على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

١٦ - غير أن التوقعات الحالية تشير، للأسف، إلى الحاجة إلى بعض الاقتراض الداخلي في وقت لاحق من عام ٢٠٠٤، وإلى أن العجز النقدي في الميزانية العادية والحسابات الاحتياطية ذات الصلة سيبلغ ٧ ملايين دولار. وسيتم رصد هذه الحالة عن كثب.

حفظ السلام

١٧ - بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بلغت الأنصبة المقررة لحفظ السلام أثناء عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ١,٤ بليون دولار، ووردت مدفوعات تجاوزت ١,١ بليون دولار. والتوقعات الحالية تشير إلى أن الأنصبة المقررة لحفظ السلام ستبلغ في عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ٢,٩ بليون دولار، مع أن ذلك الأمر سيتوقف بالطبع على الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة في الأسابيع القادمة. وتشتمل هذه التقديرات على احتياجات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وستستعرض هذه الاحتياجات في الدورة المستأنفة الثانية الراهنة. غير أن هذه التقديرات لا تشتمل على أي مبالغ مخصصة لعمليات حفظ السلام المحتمل تنفيذها في هايتي أو بوروندي أو السودان ولا على تكاليف تمديد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى ما بعد شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٨ - ويقدر حاليا أن النقدية المتوافرة لحفظ السلام ستبلغ في نهاية العام زهاء ٩٣١ مليون دولار. ويعكس هذا الأمر إعادة مبلغ قدره ٨٤ مليون دولار إلى الدول الأعضاء بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من الأرصدة النقدية المتبقية في الحسابات التي أُغلقت. وإضافة إلى ذلك، سيطلب من الجمعية العامة قبل شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أن تقوم، أثناء الدورة المستأنفة الثانية الراهنة، بتحديد كيفية التصرف بمبلغ قدره ٩٤ مليون دولار تبقى في رصيد البعثات المغلقة.

١٩ - وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن تكوين الرصيد النقدي الكلي لعمليات حفظ السلام هو أمر بالغ الأهمية، إذ لا يسمح للمنظمة بالاقتراض من بعثات حفظ السلام العاملة، ولا يجوز استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام إلا للبعثات الجديدة والبعثات التي يجري توسيعها. وفي هذا السياق، إذا ما أعيد مبلغا الـ ٨٤ مليون دولار والـ ٩٤ مليون دولار من البعثات المغلقة إلى الدول الأعضاء، فإن مجموع الالتزامات الخاصة بهذه البعثات سيتجاوز النقدية الكلية في هذه البعثات وسيؤدي هذا الأمر إلى مشاكل خطيرة إذا ما لزم، كما حدث في الماضي، الاقتراض للمساعدة في تحمل تكاليف أنشطة أخرى، بما في ذلك البعثات العاملة، التي من قبيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والمحكمتين والميزانية العادية.

المحكمتان

٢٠ - في ظل الحالة الحالية، ما برحت الاحتمالات المالية للمحكمتين قاتمة للغاية. إذ بلغ مجموع الأنصبة المقررة في عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٢٧٣ مليون دولار، وبلغت المدفوعات التي وردت حتى تاريخه ١٨٠ مليون دولار. ويتبين من التوقعات الراهنة أن حسابات المحكمتين ستعاني من عجز نقدي بدءا من تموز/يوليه ٢٠٠٤ وستنهي عام ٢٠٠٤ بعجز نقدي قدره ١٠٠ مليون دولار. وهذا الاحتمال غير مقبول صراحة، كذلك اتُخذت الخطوات اللازمة لتجميد التوظيف فيهما وتقليص أعمالهما. وما لم تدفع الدول الأعضاء مبالغ جديدة كبيرة للمحكمتين في القريب العاجل جدا، سيقتضي الأمر اتخاذ خطوات إضافية.

٢١ - والأزمة المالية التي تواجهها المحكمتان أزمة شديدة الخطورة، ومن المهم للغاية أن تقوم الدول الأعضاء بالوفاء في الموعد المحدد بكل ما عليها من التزامات مالية لهذا الجهد الرائد. ويصح هذا الأمر على الأخص لأن إعادة الأموال إلى الدول الأعضاء من بعثات حفظ السلام المغلقة، ستؤدي إلى إلغاء مصدر التمويل البديل الرئيسي لتغطية تكاليف أعمال هاتين المحكمتين.

باء - الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٢ - يتوقع أن ترتفع الالتزامات الجديدة المخصصة لتغطية تكاليف القوات والمعدات ارتفاعا كبيرا، أي من ٦٠٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٩٤٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وتعود هذه الزيادة إلى نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تدريجيا والنشر الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوبلت هذه الزيادة بتقليص بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، يتوقع أن ترتفع المبالغ التي تسدد إلى الدول الأعضاء لتغطية تكاليف القوات التي تقدمها من ٤٥٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٦٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. ويقابل هذه الزيادة نقصان بأكبر من قيمتها في قيمة المبالغ المسددة لتغطية تكاليف المعدات المملوكة للوحدات أي من ٤١٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٤٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. ويعكس هذا التوقع الفترة الفاصلة بين إيفاد القوات والمعدات وتوقيع مذكرات التفاهم والتصديق على المطالبات المتعلقة بالبعثات الجديدة.

٢٤ - وينبغي النظر إلى الزيادة المتوقعة في الديون المستحقة للدول الأعضاء التي تقدم قوات ومعدات في سياق حدوث زيادة متوقعة في حجم أنشطة حفظ السلام. وفي الوقت نفسه،

من الضروري أن تدفع جميع الدول الأعضاء ما عليها من أنصبة مقررة لحفظ السلام كاملة وفي موعدها المحدد، هذا لو أريد استيعاب الزيادة في المبالغ المالية المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، بدون أن ترتفع الديون المستحقة للدول الأعضاء التي تقدم قوات ومعدات ارتفاعا كبيرا.

٢٥ - ومع أن الأمين العام ملتزم ببذل ما في وسعه من أجل أن تفي المنظمة بما عليها من التزامات للدول الأعضاء التي تقدم قوات ومعدات، فإن قدرته على القيام بذلك تتوقف حتما على وفاء جميع الدول الأعضاء بشكل تام وفي الموعد المحدد بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة.

رابعا - خاتمة

٢٦ - إن الوضع المالي الذي تواجهه الأمم المتحدة يتسم بالتفاوت. ففي حين أن الحالة العامة لم تتغير تغيرا ذا شأن وأن عام ٢٠٠٣ شهد بعض التطورات الإيجابية، فإن الحالة الراهنة تنطوي على جوانب تدعو إلى القلق. ومع أن الرصيد النقدي للميزانية العادية كان في نهاية عام ٢٠٠٣ إيجابيا، فإن الوضع لا يزال متقلبا وثمة احتمال حقيقي لأن تدعو الحاجة إلى اقتراض داخلي.

٢٧ - ويتوقع أن تبقى الأرصدة النقدية لحفظ السلام في حدود المقبول إجمالا، غير أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ما زالتا تعانيان من عجز نقدي، ويتوقع أن تزيد الديون المستحقة للدول الأعضاء. أما بالنسبة للبعثات الجديدة، فيتضح من التجربة أن المدفوعات التي تخصم من الأنصبة المقررة لا ترد عادة قبل مضي مدة تصل على ١٢٠ يوما. وبالتالي، إذا ما تم إقرار بعثات جديدة، وهذا أمر متوقع، يرجح أن يُستنفد بالكامل مبلغ الـ ١٥٥ مليون دولار المتوافر من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. ومع تسديد مبالغ إلى الدول الأعضاء من الأرصدة النقدية لبعثات حفظ السلام المغلقة، سيزول مصدر السيولة الرئيسي الآخر في معظمه وعليه سيصبح الوضع هشا للغاية.

٢٨ - ويتوقع أن ينفد ما لدى المحكمتين من نقدية بحلول شهر حزيران/يونيه وأن تنهيا السنة بعجز نقدي غير مسبوق. واستمرار عدم سداد الدول الأعضاء لما عليها للمحكمتين بالمستوى الحالي يجعل مستقبلهما موضع شك كبير.

٢٩ - إن الحل الوحيد للمشاكل الحالية والمحتملة هو وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة كاملة وفي موعدها المحدد. ويود الأمين العام أن يتقدم بخالص شكره إلى الدول الأعضاء التي قامت بذلك ويناشد جميع الدول الأعضاء الأخرى أن تحذو حذوها.